الأمم المتحدة

A/61/272

الجمعية العامة

Distr.: General
18 August 2006
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والستون

البند ٥٠ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

التجارة الدولية والتنمية

تقرير الأمين العام

موجز تنفيذي

يغطي هذا التقرير التطورات التي طرأت مؤخرا على التجارة الدولية والنظام التجاري، وخاصة المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي أجريت في إطار برنامج عمل الدوحة منذ المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، وما تنطوي عليه من آثار بالنسبة للبلدان النامية. وقد ألقى تعليق جولة الدوحة الذي أعلن في تموز/يوليه ٢٠٠٦ بظلال كثيفة من عدم اليقين على المفاوضات، وقد تكون له آثار ضخمة بالنسبة للنظام التجاري. ويمكن للتجارة الدولية أن تقدم إسهاما قيما في التنمية في جميع البلدان ولا سيما البلدان النامية. ومن هنا فإن الجهود الرامية إلى تحسين بيئة التجارة، وخاصة من خلال المفاوضات المتعددة الأطراف، يمكن أن تحسن آفاق النمو الاقتصادي والتنمية وتسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

* A/61/150.

150906 150906 06-47395 (A)

أولا – مقدمة

١ – أعد هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ١٨٤/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، الذي طلب فيه إلى الأمين العام أن يعد، بالتعاون مع أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تقريرا لتقديمه إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين عن تنفيذ ذلك القرار عن التطورات الحاصلة في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

ثانيا – دور التجارة المتعاظم في التنمية

٢ – يمكن أن تكون التجارة الدولية محركا قويا للنمو والتنمية والقضاء على الفقر في جميع البلدان، وخصوصا البلدان النامية. ويمكن تبين ذلك في زيادة نصيب صادرات السلع والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي. فقد زاد ما بين عامي ١٩٨٠ و ٢٠٠٤ من نسبة ١٤ في المائة إلى ٣٥ في المائة للعالم؛ ومن ١٣ في المائة إلى ٣١ في المائة للبلدان المتقدمة النمو؛ ومن ٢٥ في المائة إلى ٤٩ في المائة للبلدان النامية. وهذا يوضح أن التجارة تمثل على نحو متزايد مصدرا رئيسيا للدخل في كثير من البلدان. فهي تسهم في توليد موارد للتنمية من خلال حفز الإنتاج وتشجيع الصادرات، وزيادة إمكانات الحصول على الخدمات الأساسية وخلق فرص العمل والدخل والرفاه. وقد اعترف إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (انظر قرار الجمعية العامة ٢/٢٥) ونتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (انظر قرار الجمعية العامة ١/٦٠) بإسهام التجارة في التنمية.

٣ – ويرجع ارتفاع نسبة التجارة في الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية، أساسا إلى زيادة الاندماج في الاقتصاد العالمي وقوة الأداء التجاري للبلدان النامية الدينامية، وخاصة في جنوب وشرق آسيا، ولكن أيضا في أمريكا اللاتينية. ففي عام ٢٠٠٥، سجلت صادرات العالم من السلع نموا قويا بلغ ١٣,٨ في المائة وبلغت قيمتها ١٠,٣ تريليون دولار بينما زادت البلدان النامية صادراتها بمعدل أسرع (٢١,٣ في المائة) من البلدان المتقدمة النمو (٩,٢ في المائة كمجموعة، و ٩,٤ في المائة للولايات المتحدة الأمريكية و ٨,٧ في المائة للاتحاد الأوروبي)، لتصل إلى ٣,٧ تريليون دولار. ونتيجة لذلك تجاوز نصيبها في التجارة العالمية ٣٥ في المائة (٣٥,٩ في المائة) لأول مرة منذ عام ١٩٤٨. وتظل الصين المساهم الأكبر في هذه الزيادة في صادرات البلدان النامية، حيث تمثل نحو خُمس مجموعات صادرات البلدان النامية كما أنها زادت صادراتها بنسبة ٢٨ في المائة. وسجلت الدول الرئيسية المصدرة للنفط، التي تمثل خُمسا آخر من صادرات الدول النامية كمجموعة، معدل نمو هام للصادرات بلغ ٣٥,٣ في المائة، الأمر الذي يعزى أساسا إلى ارتفاع أسعار النفط بنسبة ٤١ في المائة. وبين المناطق النامية شهدت منظمة شمال أفريقيا أكبر توسع تجاري (٣٥,١ في المائة)، يليها غرب آسيا

(٣٠,٦ في المائة) وأمريكا الجنوبية (٢٧,٥ في المائة) وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (٢٢,٢ في المائة) وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا (١٨,٨ في المائة) ومنطقة البحر الكاريبي (١٤,١ في المائة). وأخذت التجارة فيما بين بلدان الجنوب تزداد نشاطا، حيث كان ٤٢ في المائة من صادرات البلدان النامية موجها إلى بلدان نامية أخرى ومثل نحو ١٤ في المائة من مجموع الصادرات في العالم عام ٢٠٠٣. وكان ما يزيد على ثلثي صادرات البلدان النامية يتألف من سلع مصنعة. وتظل صادرات السلع الأساسية مهمة لأفريقيا ولأقل البلدان نموا، وتمثل ٧٠ في المائة و ٦٤ في المائة على التوالي من الصادرات. وقد ارتفعت مؤشرات أسعار السلع الأساسية بدرجة كبيرة في عام ٢٠٠٥، وخصوصا بالنسبة للحديد والنحاس والنفط.

٤ - واكتسبت الخدمات أهمية أكبر وأصبحت ميدان نمو جديدا لعدد من البلدان. فقد زاد إسهام الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي وفي التجارة والعمالة بشكل ملحوظ على مر السنين سواء في البلدان المتقدمة النمو أو البلدان النامية. ففي عام ٢٠٠٥، زادت صادرات الخدمات على المستوى العالمي بنسبة ١٠ في المائة، وبلغت رقما يقدر بـ ٢,٤ تريليون دولار. وهذا يمثل خمس مجموع الصادرات العالمية من السلع والخدمات. غير أن النسبة أقل فيما يتعلق بالبلدان النامية (١٣ في المائة)رغم أن صادراتها من الخدمات نمت بمعدل أسرع (١٤,١ في المائة) من البلدان المتقدمة النمو (٧,٨ في المائة) كمجموعة؛ و ١٠,١ في المائة للولايات المتحدة؛ و (٦,٥ في المائة) للاتحاد الأوروبي لتصل إلى ٥٧٦ بليون دولار، أي ما يعادل ٢٣,٦ في المائة من صادرات الخدمات العالمية. وبلغ نصيب المصدرين الديناميين في جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا نحو ثلثي مجموع صادرات البلدان النامية من الخدمات، وسجل نموا للصادرات بنسبة ١٣,٦ في المائة، كذلك شهدت أمريكا الجنوبية (٢١,٣ في المائة) وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (١٣,٥ في المائة) ومنطقة البحر الكاريبي (١١,١ في المائة) توسعا ذا شأن في صادرات الخدمات.

٥ - وعلى الرغم من هذا الأداء الإيجابي عموما، تظل بلدان نامية كثيرة، ولا سيما في أفريقيا، واقل البلدان نموا والاقتصادات الصغيرة والشديدة التأثر، مهمشة من التجارة الدولية الآخذة في الاتساع. فعلى سبيل المثال، شهدت أقل البلدان نموا زيادة صادراتها في عام ٢٠٠٥ بنسبة ٢٧,٥ في المائة للسلع و ٩,٧ في المائة للخدمات. بيد أن نصيبها في التجارة العالمية ظل هامشيا سواء فيما يتعلق بالسلع (١,٨ في المائة) أو بالخدمات (٠,٥ في المائة). وتظل مشاركتها في التجارة الدولية هشة نتيجة عوامل مختلفة من بينها المشاكل الهيكلية المتعلقة ببناء قدرات تنافسية في مجال توريد الخدمات وتنويع الإنتاج وتوجيهه نحو قطاعات جديدة وديناميةمن التجارة والخدمات العالمية. ولذلك فإن تحرير التجارة وحده لا يمثل لهذه

البلدان عاملا سحريا لتعزيز التنمية. فهناك حاجة إلى تدابير ترافقه وإلى ''المعونة من أجل التجارة'' لمساعدتها على الإفادة من التجارة ومن تحرير التجارة.

٦ - وفي ظل هذا الوضع، تحتاج جميع البلدان إلى أن تكفل مشاركتها بنشاط في النظام التجاري متعدد الأطراف، فتصوغ قواعد مواتية للتنمية ونظم توفر الإطار وحيز السياسات الذي تمارس فيه التجارة، وتضع استراتيجيات للإفادة من الفرص المنبثقة من النظام التجاري الدولي. ومن المهم أيضا مواصلة العمل على تطوير نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالانفتاح والشفافية وقابلية التنبؤ به وبعدم التمييز والإنصاف، وخاصة من خلال جولة الدوحة، وينطوي على مضمون إنمائي كبير.

ثالثا - التطورات في النظام التجاري المتعدد الأطراف

٧ - يمثل عام ٢٠٠٦ معلما بارزا للنظام التجاري المتعدد الأطراف ولمنظمة التجارة العالمية. فالمفاوضات الموضوعية في جولة الدوحة الحالية الممتدة خمس سنوات كان يتوقع لها أن تختتم في ديسمبر بتعهد وحيد بين أعضاء منظمة التجارة العالمية الـ ١٤٩، يستغل ويعمق التحرير في الاتفاقات الحالية للمنظمة ويبشر بتركيز على البعد الإنمائي أكثر تحديدا وقوة واتساما بالطابع العملي. وهناك حاجة ملحة إلى استئناف المحادثات المعلقة حتى يمكن تحويل الاتفاق في إعلان الدوحة الوزاري لعام ٢٠٠١ (A/C.2/56/7، المرفق) بوضع احتياجات ومصالح البلدان النامية في صميم جولة الدوحة، إلى نتيجة إيجابية موجهة نحو التنمية. وهذا هو التحدي الحاسم الذي يواجه أعضاء منظمة التجارة العالمية.

٨ - وقد سجل المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في هونغ كونغ، بالصين، في الفترة من ١٣ إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، تقدما متواضعا. ففي مجال الزراعة، تم التوصل إلى اتفاق بشأن تحديد عام ٢٠١٣ أجلا نهائيا لإلغاء إعانات التصدير. وفيما يخص القطن، تم التوصل إلى اتفاق على إلغاء جميع أشكال إعانات التصدير في ٢٠٠٦ وعلى توفير معاملة بدون رسوم وبدون حصص لصادرات القطن من أقل البلدان نموا. وفيما يتعلق بوصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق، جرى اختيار صيغة ''سويسرية'' لتخفيض التعريفة. وفيما يخص الخدمات، وضع الوزراء أهدافا محددة بشأن الأساليب والقطاعات لتقديم التزامات جديدة ومحسنة، وشرعوا في إجراء مفاوضات متعددة الأطراف. وفيما يتصل بقضايا التنمية، اعتمدت خمسة مقترحات لاتفاقات محددة بشأن المعاملة الخاصة والتفاضلية لأقل البلدان نموا، ولا سيما المعاملة غير المقيدة برسوم أو بحصص. أقر إقرارا هاما بالحاجة إلى ''المعونة من أجل التجارة''.

٩ - وركزت المفاوضات التي جرت فيما بعد المؤتمر على تحديد طرائق في مجال الزراعة ووصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق بحلول ٣٠ نيسان/أبريل من أجل اختتام المفاوضات بحلول نهاية عام ٢٠٠٦ حسب الولاية الصادرة في الإعلان الوزاري لهونغ كونغ. وأولي الاهتمام إلى ''مثلث القضايا'' الذي اعتبر ضروريا للصفقة الكبرى الشاملة، بما في ذلك الدعم الداخلي والوصول إلى الأسواق في المجال الزراعي ووصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق. ودُعي إلى بذل جهود أكبر من جانب الولايات المتحدة لتغيير موقفها بشأن الدعم الداخلي الزراعي، بما في ذلك دعم القطن، ومن جانب الاتحاد الأوروبي (ومجموعة البلدان العشرة التي تعد مستوردة صافية في المجال الزراعي) لخفض التعريفات بدرجة أكبر، ومن جانب بعض البلدان النامية الكبيرة لإجراء تخفيضات أكبر في التعريفات الصناعية ولتقديم عروض هامة في مجال الخدمات.

١٠ - وعقد وزراء التجارة من بلدان مجموعة الستة (أستراليا، الاتحاد الأوروبي، البرازيل، الهند، الولايات المتحدة، اليابان) اجتماعا في تموز/يوليه في مسعى للخروج من الطريق المسدود ولكنهم لم يوفقوا. فقد تعثرت المفاوضات فيما يتعلق بالزراعة، حيث ظلت الفجوة في مستوى الطموح بين إتاحة إمكانية الوصول إلى الأسواق والدعم الداخلي واسعة بدرجة يصعب سدها. ودفع ذلك المدير العام لمنظمة التجارة العالمية إلى أن يقترح تعليق المفاوضات عبر جميع مجالات العمل، لاستعراض الوضع وبحث الخيارات المتاحة ومراجعة المواقف، وقد أيد ذلك أعضاء المنظمة عامة. وهكذا عُلقت جولة الدوحة فعلا في جميع مجالات العمل دون تاريخ يشير إلى موعد استئنافها أو خريطة طريق للعمل مستقبلا.

١١ - وقد ألقى تعليق الجولة بظلال كثيفة من عدم اليقين فيما يتعلق بآفاق المفاوضات. ولا يزال توقيت استئنافها وشروطه أمرا غير واضح. وبدون استئناف مبكر للجولة، يصبح اختتامها في الموعد المحدد موضع شك، حيث أن ذلك سيتوقف أيضا على تجديد سلطة تعزيز التجارة لرئيس الولايات المتحدة، المقرر أن تنتهي في حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وقد أكدت بلدان كثيرة أهمية الحفاظ على سلامة ولاية الدوحة في إطار المشروع الواحد. وفي هذه الأثناء، يمكن أن يستمر العمل بشأن ''المعونة من أجل التجارة'' والإطار المتكامل. ومن المتوقع في الشهور القادمة أن يضطلع المدير العام لمنظمة التجارة العالمية وآخرون بأنشطة دبلوماسية ومشاورات مكثفة، لضمان استئناف مبكر للجولة. ومن المعتقد أن فرص استئناف الجولة ستكون مرتبطة بالتطورات في العمليات الانتخابية والقرارات السياسية الداخلية.

١٢ - إن آثار التعليق في الأجل الأطول متعددة. فهو أولا نكسة للجهود الدولية الرامية إلى جعل النظام التجاري المتعدد الأطراف أكثر إنصافا وتوجها نحو التنمية، حيث أن تمخض

الجولة عن نتائج موجهة نحو التنمية بنجاح كان يمكن أن يحقق مكاسب للنمو الاقتصادي والتخفيف من وطأة الفقر، بما في ذلك في مجالات النمو الجديدة مثل الخدمات حيث يتوقع تحقيق مكاسب هامة من الالتزامات الهامة تجاريا في الأسلوبين ٤ (التنقل المؤقت للأشخاص الطبيعيين) و ١ (توريد الخدمات عبر الحدود). فبعض التقدم الذي أحرز حتى الآن في المفاوضات سيوقف. وثانيا، فإن هذا التعليق يرسل إشارة سلبية لمستقبل الاقتصاد العالمي وقد يشجع ظهور النزعة الحمائية من جديد. ثالثا، ثمة خطر أن تكثف البلدان سعيها إلى المبادرات التجارية الثنائية والإقليمية، التي تقل فيها سلطة البلدان النامية التفاوضية، وقد يترك بعض هذه البلدان خارج هذه العملية، بما يقوض معاملة الدولة الأكثر رعاية ومبدأ عدم التمييز. رابعا، ستظل التشوهات الناجمة عن إعانات الدعم في التجارة العالمية للمنتجات الزراعية باقية على مستواها الحالي، فتعرض بذلك للخطر إمكانيات توليد البلدان النامية لعوائد وإيرادات إضافية من الصادرات الزراعية، بما فيها القطن. خامسا، يمكن أن يزيد اللجوء إلى القضايا لتسوية المنازعات.

١٣ - ويتطلب تعليق الجولة تفكيرا دقيقا في طريقة تسيير المفاوضات التجارية وتحديد جدول أعمال التجارة ونطاقه. وقد اعتبر إجراء جولة مفاوضات شاملة في إطار مشروع وحيد وسيلة فعالة للتوصل إلى اتفاق يحقق نفعا متبادلا بين عديد من الشركاء، حيث أنه يتوقع له أن ييسر المبادلات بين القطاعات فيما بينهم. وفي حين أن مفاوضات الدوحة شملت جدول أعمال عريض، تظل المهمة الرئيسية هي الزراعة، التي تمثل مع الخدمات جزءا من جدول أعمال مصمم من جولة أوروغواي. ففي الزراعة، لم تتحقق الحلول الوسط الشاملة المتوقعة، حيث ينظر إلى المكاسب المقدرة على أنها غير كافية لتعويض التكاليف السياسية في الدوائر الزراعية. وفضلا عن ذلك، فإن اتساع نطاق جدول الأعمال أدى إلى تمييع الاهتمام المولى لقضايا التفاوض الأساسية مثل الزراعة والخدمات والتنفيذ والمعاملة الخاصة والتفاضلية. وفي هذا الضوء، يمكن النظر في اتباع صيغة أكثر واقعية وبساطة وانتقائية تتيح آفاقا أوسع للنجاح، وتركز على جدول أعمال للمسائل التجارية الأساسية، بما في ذلك الجوانب الخاصة بالقواعد، وتتميز بجوانب المرونة اللازمة للبلدان النامية. فمثل هذا النهج سيكون أكثر مواتاة لضم البلدان النامية إلى الركب.

١٤ - ويجب التأكيد على أن ملاءمة منظمة التجارة العالمية وأهميتها تظل سليمة باعتبارها دعامة مركزية للنظام التجاري المتعدد الأطراف في تيسير تنفيذ الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف، وتوفير منتدى للمفاوضات، وإدارة آليات تسوية المنازعات وإجراء استعراضات للسياسات التجارية.

١٥ - وبالنظر إلى المصالح الإنمائية الرئيسية المطروحة، والتزام المجتمع الدولي بالعمل سراعا على تحقيق الأبعاد الإنمائية لجولة الدوحة، حسبما أكدت مجددا الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة

العالمي لعام ٢٠٠٥، يقتضي الأمر توفر الجهد والقيادة لضمان ألا يؤدي تعليق الجولة إلى النيل من الطموحات في البعد الإنمائي للجولة، وأن تعالج المشاكل الأساسية للتفاوض بشأن الأهمية الإنمائية معالجة واعية. ولما كان القصد هو أن تكون التنمية محورا للعملية، يلزم دمجها بشكل كامل وفعال في المجالات الأساسية للمفاوضات المتعلقة بإتاحة الوصول إلى الأسواق (حيث تنشأ معظم المنافع التجارية)، وفي جوانب المرونة اللازمة لتوفير حيز في السياسات للتنمية. وتقع على كاهل جميع البلدان، ولا سيما تلك التي تلعب الدور الرئيسي، المسؤولية المشتركة في إبداء إرادة سياسية مجددة ومرونة إضافية في السعي إلى إيجاد حلول وسط تيسيرا لاستئناف المفاوضات، والحفاظ على الشمولية والشفافية في العملية، وعدم إغفال العنصر الإنمائي للجولة. وقد التمست مشاركة الأمين العام في حشد الدعم لاستئناف مبكر للمفاوضات.

رابعا – مجالات التفاوض المحددة

١ – الزراعة

١٦ – وتبقى الزراعة أهم قطاع في البلدان النامية. وهي تمثل ما متوسطه ٣٨ في المائة من العمالة في البلدان النامية و ٧١ في المائة في أقل البلدان نموا. وكثيرا ما تمثل المنتجات الزراعية أكثر من ٥٠ في المائة من مجموع صادرات البلدان النامية. ويعيش جزء كبير من سكانها الفقراء في المناطق الريفية. ويمكن أن يؤدي تحرير التجارة الزراعية وإصلاحها إلى جلب مكاسب هامة للبلدان النامية، تشكِّل مساهمة مفيدة في الحد من الفقر. وتظهر تقديرات الأونكتاد أن إيرادات البلدان النامية من الصادرات الزراعية يمكن أن تزيد بما يناهز ٣٠ في المائة في ظل بعض عمليات التحرير.

١٧ – وترمي المفاوضات الزراعية إلى تحقيق تحسينات ملموسة في إمكانية الوصول إلى الأسواق، وتخفيضات في جميع أشكال إعانات التصدير، بهدف إلغائها بشكل تدريجي؛ وتخفيضات ملموسة في الدعم الداخلي المخل بالتجارة. وفي المؤتمر الوزاري السادس، تم التوصل إلى اتفاق على إنشاء الطرائق الكاملة بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦. ومن الأمور ذات الدلالة أنه تم إحراز تقدم في تحديد سنة ٢٠١٣ باعتبارها الموعد النهائي لإلغاء إعانات التصدير، مع التزام بالتنفيذ في المراحل الأولى. ولم يحرز تقدم كبير بشأن الدعم المحلي. وفيما يتعلق بتوفير أوجه المرونة للبلدان النامية، تم الاتفاق على حق البلدان النامية في تصنيف ذاتي لمنتجات خاصة من أجل الأمن الغذائي، وتأمين سبل العيش والتنمية الريفية، وتم تقديم إيضاح بشأن الظروف الموجبة لتحريك آلية الضمانات الخاصة المقترحة للبلدان

النامية. وتم التوصل أيضا إلى اتفاق بشأن إعفاء تلك البلدان النامية التي ليس لديها التزام بمقياس الدعم الإجمالي من الالتزامات العامة للتخفيض والحد الأدنى[1] لسقف التخفيضات، فضلا عن استعراض لمعايير ''الصندوق الأخضر''[2] لتوفير تغطية أكبر لبرامج البلدان النامية.

١٨ - وفي حين يواصل جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية التزامهم بهدف إدخال تحسينات ملموسة في فرص الدخول إلى الأسواق وتخفيضات ملموسة للدعم المحلي المخل بالتجارة، هناك آراء متباينة فيما يتعلق بالمستوى المضبوط للتعديلات التي يتعين إدخالها على هذين الركنين، وهو ما أدى إلى تعليق المفاوضات. ودعت الولايات المتحدة إلى تحسين ملموس لفرص الدخول إلى الأسواق عن طريق إجراء تخفيضات ملموسة في التعريفات الجمركية المعمول بها ومرونة محدودة جدا للابتعاد عن هذه التخفيضات لفائدة منتجات حساسة قبل أن تحسِّن عرضها بشأن تخفيضات الدعم المحلي. ومن جهة أخرى، رأى الاتحاد الأوروبي وبعض البلدان النامية، أن ثمة حاجة إلى تخفيضات أكبر في الدعم المحلي المخل بالتجارة.

١٩ - وفيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق، أصلحت جولة أوروغواي قواعد التجارة الزراعية لكنها لم تؤد إلى تحرير هام للسلع غير المعبأة، بالرغم من أنه حصلت تخفيضات هامة في التعريفات الجمركية المطبقة على منتجات البستنة والأزهار ذات القيمة المضافة العالية. ولا يزال متوسط التعريفات الجمركية الزراعية في البلدان المتقدمة الرئيسية حوالي ٣٨ في المائة. والتعريفات الجمركية المقيدة للبلدان النامية أعلى لكن معدلاتها المطبقة أقل بشكل كبير (انظر الجدول ١).

الجدول ١

التعريفات الجمركية على المنتجات الزراعية

(النسبة المئوية)

	البلدان المتقدمة النمو	البلدان النامية
المقيدة	٣٨	٦١
المطبقة	٣٤	٢٥

المصدر: الأونكتاد، نظام التحليلات والمعلومات التجارية، المتوسطات البسيطة.

(١) ''الحد الأدنى'' من الدعم يشير إلى حد أدنى مسموح به من الدعم الداخلي المخل بالتجارة لا يتجاوز ٥ في المائة من مجموع الإنتاج الزراعي.

(٢) '' الصندوق الأخضر'' يشير إلى تدابير الدعم المحلي التي ليس لها أثر مخل بالتجارة أو لها أثر طفيف.

٢٠ - وفي المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية، تم التوصل إلى اتفاق بشأن هيكل صيغة تخفيض التعريفات الجمركية التي ستحدد التخفيض لكل تعريفة على حدة، لكن ليس بشأن النسبة المئوية للتخفيضات. وبالرغم من أن الاتحاد الأوروبي لم يكن السوق الوحيدة التي نظر فيها أثناء المفاوضات، فقد استخدم متوسط تخفيضاته كنقطة مرجعية يمكن، إلى حد ما، استخدامها لتحديد مستوى التخفيضات في البلدان النامية حيث أن بعض المشاركين يدفعون بأن مستوى التخفيض في البلدان النامية للتعريفات الجمركية ينبغي أن يرتبط بمستوى التخفيض في البلدان المتقدمة النمو. وبعد المؤتمر، أبدى الاتحاد الأوروبي استعداده للانتقال من عرضه السابق لمتوسط تخفيضات يبلغ ٣٩ في المائة ليقترب أكثر من مقترح مجموعة البلدان النامية (مجموعة العشرين) البالغ ٥٤ في المائة، لكن ليس إلى حد التخفيضات الذي اقترحته سابقا الولايات المتحدة البالغ حوالي ٦٦ في المائة. وبموجب مقترح مجموعة العشرين، ينتظر أن تطبق البلدان النامية تخفيضات في المعدلات المقيدة يناهز متوسطها ٣٦ في المائة. ولاحظت بعض البلدان المتقدمة النمو أنه بسبب الفارق الملزم في جدول التعريفات الجمركية للبلدان النامية (الفارق بين المعدلات المقيدة والمطبقة)، قد يكون التخفيض الفعلي في المعدلات المطبقة محدودا في بعض البلدان النامية.

٢١ - وثمة عقبة كؤود أخرى أمام إمكانية الوصول إلى الأسواق هي الإعفاءات المسموح بها لجميع البلدان، المتقدمة النمو منها والنامية، في إطار ''المنتجات الحساسة''. وتتراوح حصة بنود التعريفات الجمركية التي يمكن أن تصنف على أنها منتجات حساسة بين ١ في المائة (الولايات المتحدة ومجموعة العشرين) و ١٥ في المائة (مجموعة العشرة). ومن شأن عدد المنتجات الحساسة أن يؤثر على المستوى الإجمالي لتخفيض التعريفات الجمركية، بما أن نهجا متساهلا مع الإعفاءات يمكن أن يخفِّض بشكل ملموس المكاسب التي يمكن أن تتحقق على الصعيد العالمي. ويتوقف مدى تأثير عدد المنتجات الحساسة على المستوى المرغوب بدوره على مستوى تخفيضات التعريفات الجمركية أو توسع حصص التعريفات الجمركية على الواردات اللازمة للمنتجات الحساسة، لكن هذه المسألة لم تحل بعد.

٢٢ - ويعد تآكل الأفضليات مثار قلق رئيسي للبلدان النامية المعتمدة على المخططات التفضيلية الطويلة المدى لصادراتها. كما شددت البلدان النامية على أهمية ضمان أمنها الغذائي، وتأمين أسباب العيش فيها، وتنميتها الريفية، وأن يكون لها، بالاسترشاد بهذه المؤشرات، الحق في أن تصنف ذاتيا منتجاتها الخاصة. واقترحت مجموعة من البلدان النامية (مجموعة الثلاثة والثلاثين)، دعت إلى تدابير المعاملة الخاصة والتفضيلية هذه، بأن يكون ٢٠ في المائة من بنود التعريفات الجمركية مؤهلة لإدراجها في المنتجات الخاصة، في حين وجد آخرون أن هذه النسبة عالية جدا. كما ظلت آلية الضمانات الخاصة للبلدان النامية

مثار جدل. وتم الاتفاق في المؤتمر الوزاري السادس على أن يُسمح بفرض رسوم إضافية في حالة حدوث هبوط في الأسعار و/أو صعود مفاجئ في الواردات، لكن لم يتحدد بعد المدى والكيفية التي يمكن بها للبلدان النامية أن تلجأ إلى استخدام هذه التدابير، فيما يتعلق بالمنتجات المؤهلة والظروف المحركة، وفترة تطبيق التدابير. ودعا العديد من البلدان النامية إلى تغطية واسعة وقواعد مرنة لكن بلدانا أخرى فضلت أداة محدودة للضمانات.

٢٣ - وبلغت مدفوعات الدعم المحلي ١٨٥ بليون دولار سنة ٢٠٠٠ في ثلاثة كيانات داعمة رئيسية (الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة) وحدها، حيث مثّلت ٣٨ في المائة من قيمة الإنتاج. وتعتبر بعض تدابير الدعم غير مخلة بالتجارة وغير خاضعة لالتزامات التخفيض. ومن بين تدابير الدعم المخلة بالتجارة الخاضعة لالتزامات التخفيض، كان الدعم المقدم فعليا سنة ٢٠٠٥ دون مستوى الالتزام. وهذا الفارق بين المبلغ الملتزم به والإنفاق الفعلي كبير بحيث يمكن للاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة إجراء تخفيضات لالتزاماتهم المحتملة بإجمالي الدعم المخل بالتجارة من حوالي ٤٧ و ٨٦ و ٦٣ في المائة على التوالي، دون تخفيض إنفاقها الفعلي.

٢٤ - واتفق المؤتمر الوزاري السادس على أن يجري الاتحاد الأوروبي، بوصفه أكبر مقدم للدعم المحلي المخل بالتجارة، أكبر التخفيضات في هذا الدعم، تتبعه اليابان والولايات المتحدة وأخيرا باقي البلدان جميعها، دون تحديد التخفيضات بالضبط. ويتشكل إجمالي الدعم المحلي المخل بالتجارة الذي سيوضع له حدّ أو يخفَّض، من ثلاثة عناصر إما تخفّض أو يوضع لها حدّ بدورها. ومنذ إصلاح الاتحاد الأوروبي للسياسة الزراعية المشتركة سنة ٢٠٠٣ وتحويله معظم دعمه إلى الصندوق الأخضر للدعم غير المخل بالتجارة أو المخل بها بشكل طفيف، نظرا إلى مستوى الدعم في الولايات المتحدة باعتباره يمثِّل الصعوبة الرئيسية في هذا المجال من المفاوضات. وعرضت الولايات المتحدة تخفيض مستواها من الدعم المحلي المخل بالتجارة إلى حوالي ٢٢ بليون دولار سنويا. وبما أن الإنفاق الحالي هو ١٩,٧ بليون دولار، فقد اعتبر ذلك غير كاف من قِبل العديد من البلدان النامية التي طالبت بتخفيضات هامة في الإنفاق الحالي إلى حوالي ١٢ بليون دولار، ومن قِبل الاتحاد الأوروبي الذي طالب بتخفيضات من شأنها أن تؤدي إلى جعل الالتزام الإجمالي للولايات المتحدة أقل من ٢٠ بليون دولار.

٢٥ - وكان أحد الإنجازات الملحوظة في المفاوضات هو الالتزام بإلغاء جميع أشكال إعانات الصادرات بحلول ٢٠١٣. وقد كانت هذه قضية هامة خلال جولة أورغواي، لكن تدنت أهميتها بسبب انخفاض استخدام هذا الشكل من الدعم إلى حوالي ٢,٤ بليون دولار

(٢٠٠١). ومع ذلك، دعت أغلب البلدان النامية والمصدرين الزراعيين إلى الإلغاء، والذي سيكون في صالح المنتجين في البلدان النامية وفي غيرها من البلدان المصدرة الزراعية القادرة على المنافسة. ولا تزال التفاصيل التقنية المتعلقة بالأشكال الأربعة لإعانات التصدير (الإعانات المباشرة، والمكونات الإعانية في ائتمانات التصدير، والمؤسسات التجارية الحكومية، والإعانات الغذائية) قيد البحث. وسيتم توفير ''صندوق آمن'' للإعانات الغذائية الحقيقية. وإلى حد ما، تعد المقترحات بإلغاء إعانات التصدير سيفا ذا حدين فيما يتعلق بالبلدان النامية، لأن إلغاءها قد يزيد الأسعار الدولية للأغذية المستوردة. وفي محاولة لمواجهة ذلك، تم الاتفاق على ضرورة إنجاز أحكام ملائمة لصالح أقل البلدان نموا والبلدان المستوردة الصافية للأغذية، على النحو المنصوص عليه في القرار الوزاري لمراكش.

٢٦ - وبخصوص القطن، اتفق المؤتمر الوزاري السادس على إلغاء جميع أشكال دعم صادرات القطن سنة ٢٠٠٦ وجعل البلدان المتقدمة النمو توفر الوصول إلى الأسواق دون رسوم أو تحديد حصص لصادرات القطن من أقل البلدان نموا منذ بدء فترة تنفيذ الجولة. وفيما يخص الدعم المحلي، نص المؤتمر الوزاري السادس على تخفيض للدعم المحلي المخل بالتجارة المتعلق بالقطن بشكل أكثر طموحا وأسرع من غيره من أشكال الدعم المحلي، وأعربت بلدان ''القطن الأربعة'' (بنن وبوركينا فاسو وتشاد ومالي) في البداية عن أملها في ''نتيجة مبكرة'' فيما يتعلق بهذه القضية، ولا سيما فيما يتعلق بالدعم المحلي وبمجموعة تدابير لمساعدة إنمائية موثوقة. واقترحت في الآونة الأخيرة صيغة محددة تنطوي على تخفيضات لإعانات القطن أكبر منها للزراعة ككل، وفترة تنفيذ للتخفيضات هي ثلث الوقت المخصص لباقي الدعم. وتنبع أغلب أوجه الإخلال بالتجارة في قطاع القطن من الدعم المحلي ومن ثم تبقى دون حل.

٢ - وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق

٢٧ - يمكن أن يؤدي تقليص الحماية أو إزالتها في القطاع غير الزراعي إلى مكاسب عالمية، وإن كانت قد تتفاوت بين البلدان والقطاعات. وتشير تقديرات الأونكتاد إلى أن مكاسب الرفاه العالمي التي تتحقق من تحرير وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق يمكن أن تصل إلى ما بين ٢٠ و ٦٠ بليون دولار سنويا. ومن المحتمل أن تظفر البلدان النامية بثلثي هذه المكاسب. على أنه يحتمل أن تحول الحواجز غير الجمركية وحواجز الوصول إلى الأسواق أو التحيز المتبقي في بنية التعريفات الجمركية دون استفادة البلدان النامية من فرص تجارية جديدة. وقد تزيد العائدات العالمية من الصادرات فيما يتعلق بالمنتجات الصناعية بين ٢,٦ في المائة و ٥ في المائة في ظل سيناريوهات معقولة النطاق، لكن المكاسب لن تتوزع بالتساوي

عبر البلدان والقطاعات. ومن المهم في هذا المجال التدفقات التجارية الخاصة وتخفيضات التعريفات الجمركية.

٢٨ - وقد تخسر بعض البلدان نتيجة للتحرير بسبب فقدان فرصة الوصول التفضيلي، أو المنافسة من منافسين أكثر كفاءة، أو معدلات التبادل التجاري المناوئة. وبالنسبة للبلدان التي تستطيع المنافسة، يتطلب الأمر تحوُّلا في الموارد من القطاعات المتقلصة إلى القطاعات المتوسعة، وسينطوي ذلك على بعض تكاليف التكيف فيما يتعلق بالبطالة وإعادة تدريب العمال وشطب رأس المال. وتزيد تكاليف التكيف مع سيناريوهات أكثر طموحا ويمكن أن تكون كبيرة، مع انخفاض في العمالة بما يناهز ٥٠ في المائة في قطاعات محددة. كما قد يؤدي التحرير الأعمق إلى خسائر كبيرة في العائدات الجمركية، وهو أحد الشواغل في البلدان النامية التي تشكل فيها التعريفات الجمركية مصدرا رئيسيا للإيرادات الحكومية. ومن هنا تنبع أهمية السياسات الميسرة لعملية التكيف.

٢٩ - وينخفض متوسط الرسوم الجمركية في البلدان المتقدمة (انظر الجدول ٢)، غير أنه تم تحديد تصاعد التعريفات الجمركية وبلوغها الحدود القصوى بوصفهما مسألتين تتطلبان المعالجة.

الجدول ٢

التعريفات الجمركية على المنتجات الصناعية

(النسبة المئوية)

	البلدان المتقدمة النمو	البلدان النامية
المقيدة	٢,٩	١٢,٦
المطبقة	٢,٨	٨,١

المصدر: الأونكتاد، نظام التحليلات والمعلومات التجارية، المتوسطات المقومة تجاريا.

٣٠ - وكان الهدف من المفاوضات المتعلقة بوصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق هو تخفيض أو إلغاء التعريفات الجمركية، بما في ذلك التعريفات الجمركية في حدودها القصوى، والتعريفات الجمركية العالية، وتصاعد التعريفات الجمركية، وكذا الحواجز غير الجمركية، ولا سيما فيما يتعلق بالمنتجات ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية، التي لا تحظى بنفس القدر من الامتيازات المتبادلة فيما يتعلق بالتزامات التخفيض المطبقة على البلدان النامية. كما نصت ”مجموعة تموز/يوليه“ في عام ٢٠٠٤ على أن البلدان النامية

ستتمتع بتخفيضات أقل من الصيغة أو بالمرونة التي تمكِّنها من ترك بعض بنود التعريفة الجمركية غير مقيدة شريطة استيفاء بعض المعايير. وستكون البلدان النامية التي لها مستوى منخفض جدا من تقييد التعريفات المشمولة معفاة من الصيغة، لكن سيكون عليها تقييد تعريفاتها الجمركية، ربما طبقا للمتوسط العام للمعدلات المقيدة للبلدان النامية. وفي المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية، اختيرت ''الصيغة السويسرية لتخفيض التعريفات الجمركية'' تحقيقا للمواءمة وستكون المعاملات (لم يُتفق بعد على الأساس والأعداد) أكثر من معامل واحد. وقد أوضح أن المشاركة في المبادرات القطاعية ستكون على أساس طوعي. وعلاوة على ذلك، أقيم لأول مرة في المفاوضات تواز مع الزراعة لكي تكون المستويات المطموح إليها في المجالين عالية بقدر مماثل.

٣١ - وقد تمحورت المفاوضات المتعلقة بوصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق حول ثلاث مسائل: صيغة تخفيض التعريفة الجمركية (المعرفة حاليا بالصيغة ''السويسرية'')؛ ومعالجة التعريفات غير المقيدة، والاستثناءات من الصيغة. ونوقشت أيضا أوجه المرونة المتاحة للاقتصادات الصغيرة والضعيفة، وتآكل الأفضليات التجارية، والمبادرات القطاعية والحواجز غير الجمركية. وكان لأعضاء منظمة التجارة العالمية آراء متضاربة في المفاوضات المتعلقة بكيفية تحقيق هذه الأهداف. وجرت مناقشة نهجين عامين فيما يتعلق بالصيغة. ويتمثل الخيار الأول في وضع معاملين محددين مسبقا، أحدهما للبلدان المتقدمة النمو والآخر للبلدان النامية. ويحدد الخيار الثاني المعاملات الوطنية المتعلقة بمتوسط معدلات التعريفة الجمركية المقيدة الأولية. ويقوم الخيار الأول بمواءمة التعريفات الجمركية على نطاق البلدان بينما يميل الخيار الثاني إلى مواءمتها داخل البلدان فحسب. ولمستوى المعامِلات أهمية أيضا لأنه يطابق الحد الأقصى المسموح به للتعريفات الجمركية ويحدد مستوى تخفيضات التعريفة الجمركية.

٣٢ - ولم يتفق الأعضاء على المعامل المحدد الذي ستنطبق عليه الصيغة السويسرية، أو على مسألة ما إذا كان هذا المعامل سيوحَّد على نطاق البلدان أو سيختلف حسب التعريفات الجمركية الأولية أو حسب معايير أخرى. غير أنه يبدو أن ثمة اتفاقا عاما على أنه سيكون للبلدان النامية معامل أعلى من معامل البلدان المتقدمة النمو. ويعني هذا ضمنيا تخفيضات أقل في التعريفة الجمركية للبلدان النامية بالنسبة لتعريفات جمركية من نفس الحجم. على أنه بما أن البلدان النامية تبدأ بتعريفات جمركية أولية أعلى، فإن متوسط تخفيضاتها يمكن أن يكون أعلى منه في البلدان المتقدمة النمو. ولاحظت البلدان النامية أن هذه النتائج ستكون مخالفة لمبدأ عدم اشتراط المعاملة الكاملة بالمثل.

٣٣ - ومن حيث الجوهر، تتمثل العقبة الرئيسية التي تواجه المفاوضات المتعلقة بوصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق في مستوى تخفيض التعريفة الجمركية أو ''الطموح''. ويساور البلدان النامية بوجه خاص القلق من أن تؤدي تخفيضات التعريفة الجمركية الطموحة إلى تخفيضات في المعدلات المطبقة وبالتالي إلى تدفق للواردات قد يعصف بصناعاتها المحلية. وتتوق البلدان النامية إلى ضمان إدخال تحسينات كبيرة على مسألة الوصول إلى الأسواق، لا سيما في الأسواق الكبيرة والتي يحتمل أن تكون مربحة.

٣٤ - وكما ذكر آنفا، تشهد البلدان النامية تسارع توسع نطاق التجارة فيما بينها، وتشكل حاليا التجارة فيما بين بلدان الجنوب ٤٢ في المائة من صادراتها، بحيث أن تخفيض التعريفات الجمركية فيما بينها من شأنه أن يزيد التجارة فيما بين بلدان الجنوب. ويبلغ متوسط التعريفة الجمركية المطبقة على هذه التجارة ٧,٢ في المائة، لكن ثبت أن تخفيض هذه التعريفات الجمركية في إطار نهج صيغة ما أكثر صعوبة مما بدا أولا، لأن ٧٨ في المائة فقط من تعريفات البلدان النامية حاليا هي تعريفات مقيدة، وظلت مسألة معاملة التعريفات الجمركية غير المقيدة دون تسوية في المفاوضات.

٣٥ - وتنبثق أهمية معالجة التعريفات الجمركية الصناعية غير المقيدة عن ارتفاع نسبة التعريفات الجمركية غير المقيدة في البلدان النامية، التي كثيرا ما تفرض على المنتجات الحساسة. واتفقت الأطراف المتفاوضة على اتباع زيادة غير خطية على المعدلات المطبقة. فعلى سبيل المثال، تؤدي زيادة افتراضية قدرها ٣٠ نقطة مئوية إلى زيادة تعريفة جمركية مطبقة نسبتها ١٠ في المائة إلى ٤٠ في المائة، وتعريفة جمركية أولية نسبتها ١٠٠ في المائة إلى ١٣٠ في المائة. وباستثناء البلدان التي لها مستوى تقييد أقل من ٣٥ في المائة، ستُخفض التعريفة الجمركية النهائية عندئذ وفقا للصيغة السويسرية. وحتى الآن، ليس هناك أي اتفاق على نسبة هذه الزيادة.

٣٦ - وتتعلق إحدى المسائل الهامة الأخرى التي لم تحل بعد بأوجه المرونة المتاحة للبلدان النامية، التي تكفل '١' تخفيضات أقل مما هو محدد في الصيغة و '٢' استثناءات من التقييد أو تطبيق الصيغة. وستمكن أوجه المرونة هذه البلدان النامية من حماية الصناعات التي ترى أنها ذات أهمية. وأعربت بعض البلدان المتقدمة النمو عن اهتمامها بأن تقتصر أوجه المرونة على عدد معين من خطوط التعريفات الجمركية وعلى نسبة معينة من الواردات، وبالتالي ينبغي أن تكون ذات صلة بالمستوى العام لتخفيضات التعريفة الجمركية في إطار الصيغة السويسرية. وكان من رأي معظم البلدان النامية أن أوجه المرونة المذكورة تمثل امتيازات قائمة بذاتها سبق الاتفاق عليها، ومن ثم فإنها تنظر إلى إقامة هذه الصلة بوصفه أمرا غير

لائق. ولذلك، يتمثل التحدي في إيجاد توازن مقبول بين مستوى المرونة والمستوى العام للطموح.

٣٧ - وسعيا إلى إيجاد حل لمثل هذه المسائل، مع مراعاة الأهداف الإنمائية لإعلان الدوحة (A/60/111، المرفق الأول)، من الضروري معالجة بعض العناصر الهامة. فقد ازدادت أهمية السلع المجهزة والمصنعة بشكل كبير في الأعوام الأخيرة بالنسبة للبلدان النامية، وتشكل حاليا في المتوسط حوالي ٧٠ في المائة من صادراتها. ورغم أن التعريفات الجمركية منخفضة نسبيا في المنتجات الصناعية مقارنة مع القطاعات الأخرى، فإن هناك بعض القطاعات المحمية المهمة من الناحية التصديرية للبلدان النامية حيث تسود الزيادات القصوى والتصاعد في التعريفات الجمركية. وتصل ٨ في المائة من التعريفات الجمركية للبلدان المتقدمة النمو إلى أكثر من ثلاثة أضعاف المتوسط الوطني، ويبلغ متوسط التعريفات الجمركية المفروضة على المنتجات المرحلية والنهائية خمسة أضعاف متوسط التعريفات الجمركية المفروضة على المنتجات الأولية. وعلاوة على ذلك، تواجه البلدان النامية تعريفات جمركية مطبقة ذات متوسط أعلى على صادراتها إلى البلدان المتقدمة النمو (٣,٩ في المائة) مما تواجهه البلدان المتقدمة النمو في صادراتها إلى بلدان أخرى متقدمة النمو (٢,١ في المائة)، نظرا لمكونات منتجاتها التصديرية التي تميل إلى التركيز على القطاعات الخاضعة لحماية أشد. وهذا هو الحال رغم إمكانيات الوصول التفضيلية التي يتمتع بها العديد من البلدان النامية فيما يتعلق بصادراتها إلى البلدان المتقدمة النمو.

٣٨ - ويواجه مصدرو البلدان النامية بشكل متزايد حواجز غير جمركية لا سيما الحواجز والمعايير التقنية المخلة بالتجارة والتي كثيرا ما تتجاوز المعايير الدولية وتحد من فعالية الدخول إلى الأسواق الرئيسية. ويبين نظام الأونكتاد لتحليل التجارة والمعلومات أن استخدام المقاييس التقنية قد تضاعف خلال العقد الأخير. وثمة أيضا اتجاه واضح بأن الحواجز غير الجمركية تزداد شدة وتعقدا وأكثر تعددا في أبعادها (كثيرا ما تضم شروطا بيئية وصحية، بما في ذلك صحة الحيوانات، وشروطا أمنية واجتماعية/متصلة بالعمل). وتنتشر الحواجز غير الجمركية في مجال المنتجات التصديرية الحيوية للبلدان النامية، مثل السلع الكهربائية والإلكترونية، والمنسوجات والملابس، والأحذية، والفواكه والخضراوات. ومن الصعب تحديد حجم الحواجز غير الجمركية وتصنيفها، كما أن النهج الشاملة والمنهجية محدودة. ويقود مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية جهدا دوليا، إلى جانب وكالات أخرى، يرمي إلى تحديد وتصنيف الحواجز غير الجمركية من خلال فريق الأمين العام للشخصيات البارزة المعني بالحواجز غير الجمركية التابع للأونكتاد. ومن الصعب التفريق بين الحواجز غير الجمركية التمييزية وغير التمييزية لأنه ليس ثمة حد واضح يبين متى تصبح التدابير تمييزية. وقد تعوق

التدابير غير التمييزية الصادرات إلى البلدان المتقدمة النمو بسبب التكاليف المقيدة المرتفعة اللازمة للوفاء بالمعايير. ذلك أن التكلفة النسبية للوفاء بمعيار من المعايير الأوروبية قدره ٢ ٠٠٠ دولار أكثر أهمية لمزارع صغير في بلد من البلدان النامية منها لمزارع من بلد متقدم النمو.

٣ - الخدمات

٣٩ - يشكل وجود قطاع خدمات حسن الأداء، مع روابط خلفية وأمامية مع باقي الاقتصاد، أمرا جوهريا لتعزيز فعالية الاقتصاد وقدرته على المنافسة ولتحسين البنى التحتية، وتيسير التجارة، وتوفير الخدمات الأساسية لحياة البشر ورفاههم. وتضطلع الخدمات بدور أساسي في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك الحد من الفقر وتمكين المرأة. ويتيح تحرير التجارة في مجال الخدمات فرصا للنمو والتنمية الاقتصاديين. غير أنه يجب تلبية بعض الشروط المسبقة إذا أريد للتحرير أن يولد المكاسب المتوقعة، بما في ذلك تأمين المضمون المناسب، وتحديد وتيرة وتسلسل انفتاح السوق والإصلاح التنظيمي؛ وتنفيذ السياسات والأنظمة التكميلية المناسبة (مثل قوانين المنافسة)؛ وتقديم الدعم لبناء القدرة المحلية على توريد الخدمات. وإجراء تقييم وطني شامل لقطاع الخدمات مهم من هذه الزاوية في تحديد السياسات المناسبة، وأهداف وخيارات التفاوض الوطنية. ويساعد الأونكتاد البلدان النامية على إجراء هذه التقييمات.

٤٠ - واستمرت المفاوضات المتعلقة بالخدمات، التي استُهلت في عام ٢٠٠٠، كجدول أعمال ضمني من جولة أوروغواي، في إطار جولة الدوحة التي تشمل الوصول إلى الأسواق وصنع القرارات في إطار الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات. وحدد المؤتمر الوزاري السادس أهدافا نموذجية وقطاعية ومعايير نوعية للتعهد بالتزامات جديدة ومحسنة، ووافق على الشروع في مفاوضات متعددة الأطراف بالإضافة إلى المفاوضات المتعلقة بالطلبات والعروض التي تظل الأسلوب الرئيسي لإجراء المفاوضات. وحُددت الفترة الزمنية المستهدفة للعرض المنقح الثاني في ٣١ تموز/يوليه، ولمشروع جدول الالتزامات في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. ولم يُحتفظ بالمعايير الكمية نظرا للمعارضة الشديدة التي أبدتها البلدان النامية.

٤١ - وفيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق، قدم ٩٥ عضوا ٧١ عرضا أوليا وقدم ٤٥ عضوا ٣٠ عرضا منقحا، وذلك حتى آب/أغسطس ٢٠٠٦. ورغم هذا العدد من العروض، ظل تحسن النوعية محدودا من حيث التغطية القطاعية وعمق العروض. ولم تحقق بعد المفاوضات المتعددة الأطراف المستهلة حديثا التزامات التحرير المتوقعة، رغم أنها قد

اعتبرت مجدية في توضيح المسائل التقنية. واقتصرت مشاركة البلدان النامية في المفاوضات المتعددة الأطراف على عدد صغير من البلدان.

٤٢ - وحُدد الأسلوب ٤ (التنقل المؤقت للأشخاص الطبيعيين) والأسلوب ١ (توريد الخدمات عبر الحدود) كمجالين من المجالات ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية. وتقدر مكاسب الرفاه الناتجة عن تحرير التنقل المؤقت للأشخاص الطبيعيين بما يتراوح بين ١٥٠ و ٢٥٠ بليون دولار، وسيحقق قدر كبير من هذه المكاسب من تحرير تنقل موردي الخدمات ذوي المهارات المنخفضة. وتشكل التحويلات مصدرا هاما للتدفقات المالية الوافدة على البلدان النامية. وفي عام ٢٠٠٣، بلغ مجموع التحويلات أكثر من ضعفي مقدار المساعدة الإنمائية الرسمية، وكانت حصتها في الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٤ أعلى في البلدان المنخفضة الدخل مثل توغو (٣١ في المائة) وليسوتو (٢٦ في المائة). ويمكن للتحركات المؤقتة لموردي الخدمات أن تزيد من رفاه البلدان المرسلة والبلدان المستقبلة على السواء، وتمتد آثارها الإيجابية إلى نقل المهارات والتكنولوجيا، والاستثمارات في التعليم والمهارات، وتمكين المرأة في البلدان المستقبلة.

٤٣ - ودعت البلدان النامية إلى عروض مجدية من الناحية الاقتصادية في الأسلوب ٤، وقدمت مجموعة من البلدان عروضا متعددة الأطراف بشأن هذه الأسلوب تتمشى مع أهداف الأساليب للمفاوضات التي حددت في إعلان هونغ كونغ الوزاري. وتدعو هذه البلدان إلى إدخال تحسينات كبيرة على تغطية فئات التنقل، غير المرتبطة بالحضور التجاري (موردو الخدمات التعاقدية والمهنيون المستقلون)؛ وإزالة القيود المفروضة على الوصول إلى الأسواق؛ وتحسين الالتزامات في مجال المعاملة الوطنية؛ وتعزيز الشفافية في كل فئة من هذه الفئات. وقدمت أقل البلدان نموا أيضا طلبا بشأن الأسلوب ٤ فيما يتعلق بأربع من فئات موردي الخدمات، وهم تحديدا المهنيون المستقلون، والزوار لأغراض تتصل بالعمل، وموردو الخدمات التعاقدية وغيرهم مثل العاملين الأجانب في الناقلات/السفن التي تحمل علما أجنبيا والخريجين المتدربين.

٤٤ - وكان التحرير في الأسلوب ٤ مسألة حساسة بشكل خاص للبلدان المرسلة والبلدان المستقبلة على السواء، ولم تقدم سوى عروض محدودة. فبالنسبة للبلدان المرسلة، ثمة قلق من احتمال فقدان مقدمي الخدمات ذوي المهارات، لا سيما في مجال خدمات الرعاية الصحية والتعليم. وبالنسبة للبلدان المستقبلة، بعثت طائفة عريضة من الشواغل الاقتصادية والاجتماعية المتصلة بالعمالة، وتكافؤ الأجور، وإمكانية نقل الخطة المتعلقة بالصحة والمعاش التقاعدي، والتمديد غير الشرعي للإقامة، والأمن، على استمرار معارضة التدابير الحمائية،

مما يسفر عن محدودية الالتزامات والعروض. وتُعد السياسات على المستويات الوطنية والثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف مهمة للتصدي لهذه الشواغل. ويمكن أن تشمل سياسات ترمي إلى كفالة الطابع المؤقت، مثل إيداع السندات، وزيادة الأجور، ووضع خطط التناوب وغيرها من الآليات القائمة على الحوافز، وتعاون البلدان المرسلة والبلدان المستقبلة لضمان تحقيق العائدات. وتستطيع البلدان المستقبلة أن تخفف من الهجرة المؤقتة لذوي الكفاءة باعتماد خطط توظيف ذات طابع أخلاقي. ومن الضروري النظر في اتباع نهج للهجرة قائم على الحقوق، يُركز على الحقوق الاقتصادية فيما يتعلق بالأجور، والحصول على الرعاية الصحية، والتعليم والضمان الاجتماعي، وحقوق المرأة.

٤٥ - وأدت الإمكانات التي تنطوي عليها الهجرة (بما في ذلك الهجرة المؤقتة) بالنسبة للتنمية إلى تزايد ما توليه السياسات الدولية من اهتمام لهذا الموضوع، حسبما يتجلى في الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية المقرر عقده في مقر الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ (انظر A/60/864). وقد قدم فريق الهجرة العالمي، الذي يضم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، إسهاما محددا في هذا الحوار، فيما يتعلق بعدة أمور من بينها الجوانب التجارية والإنمائية للهجرة.

٤٦ - وتسعى أقل البلدان نموا إلى فعالية تنفيذ طرائق أقل البلدان نموا المعتمدة في عام ٢٠٠٣، والتي أكدها من جديد إعلان هونغ كونغ الوزاري. وتحقيقا لهذه الغاية، اقترحت هذه البلدان آلية محددة لضمان منحها أولية خاصة. غير أن عدة بلدان متقدمة النمو أبدت تحفظات على هذا المقترح. واقترحت مجموعة الأربعة ذات الاقتصادات الصناعية (الاتحاد الأوروبي وكندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان) آلية محددة لتقييم منح أولوية خاصة للقطاعات وأساليب التوريد ذات الأهمية لأقل البلدان نموا في عروض الخدمات التي يقدمها أعضاء منظمة التجارة العالمية من غير أقل البلدان نموا.

٤٧ - وشيوع إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، لا سيما للفقراء والفئات المهمشة من المجتمع، أمر هام للتنمية البشرية والاجتماعية، لأن بعض الخدمات مثل الصحة والتعليم والمياه والطاقة ضرورة لعيش الإنسان ورفاهه. وتشمل السياسات الوطنية المتعلقة بحصول الجميع على الخدمات تنازلات متشعبة تتراوح ما بين تشجيع سبل منصفة وميسورة التكلفة للحصول على المنتجات والخدمات الصحية الأساسية، وكفالة الكفاءة في نظام الرعاية الصحية. وقد تتأثر السياسات الوطنية على نحو متزايد بالقواعد الدولية والتزامات التحرير بموجب الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات. وتوفير المرونة المناسبة، بما يتوافق مع الحق في التنظيم المعترف به بموجب الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات، يُعد أمرا هاما فيما

يتعلق بتمكين البلدان من تنفيذ مختلف السياسات والأنظمة التي تناسب أهدافها الإنمائية الخاصة في سياق وطني معين.

٤٨ - وقد أُحرز تقدم كبير في المفاوضات المتعلقة بالأنظمة المحلية. وأصدر رئيس الفرقة العاملة المعنية بالأنظمة المحلية في تموز/يوليه ٢٠٠٦ ورقة عمل موحدة. ويظل العديد من المسائل الجوهرية دون حل، بما في ذلك انطباق و/أو تعريف مفاهيم معينة مثل ''المعايير التقنية'' و''اختبار الضرورة''. ونظراً إلى أن النظم المتعددة الأطراف المعنية بالأنظمة المحلية تؤثر في قدرة البلدان النامية على تنفيذ سياسات إنمائية تناسب سياقها الوطني، يعد تحقيق التوازن السليم بين الحق في التنظيم من جانب والتوصل إلى نظم دولية واضحة من جانب آخر مسألة رئيسية. فعلى سبيل المثال، أعرب عدد من البلدان النامية عن تحفظات إزاء تطبيق اختبار للضرورة في النظم الموضوعة في المستقبل، حيث أنه يمكن أن يقيد المرونة المتاحة لهم. ويكتسب الحق في التنظيم حسبما يقره الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات، وأوجه المرونة المتاحة للبلدان النامية، بما في ذلك من خلال المعاملة الخاصة والتفاضلية، أهمية متزايدة في الوقت الذي يجري فيه التركيز على الأنظمة التي تعزز فرص الوصول إلى الأسواق. ويمكن أن تأخذ هذه المرونة شكل إعفاءات مؤقتة من تطبيق ما قد يوضع في المستقبل من نظم، أو إعفاءات، أو تعليق مؤقت للنظم فيما يتعلق بالتدابير المتخذة بخصوص أهداف التنمية، أو اقتطاع لأقل البلدان نمواً. ولم يجر تناول هذه الجوانب بشكل كامل بعد.

٤٩ - وكان التقدم محدودا في المفاوضات المتعلقة بالقواعد الموضوعة في إطار الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات والخاصة بتدابير الضمانات في حالات الطوارئ، والإعانات، والمشتريات الحكومية. وبالنسبة لتدابير الضمانات في حالات الطوارئ، أبرزت البلدان النامية بشكل رئيسي الحاجة إلى آلية ضمانات قادرة على الاستمرار في مجال الخدمات. وفيما يتعلق بالمشتريات الحكومية، اقترحت المفوضية الأوروبية مرفقا للاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات، مستفيدة من أحكام الاتفاقات التجارية الإقليمية القائمة. ويطرح المقترح إمكانية وضع التزامات معينة في جداول الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات لفتح باب المناقشة الدولية في مجال المشتريات الحكومية.

٥٠ - ولا يغلق تعليق المفاوضات الباب أمام تحسين سياسات الخدمات على الصعيد الوطني. فهناك حاجة لتكثيف الجهود المعنية بالتقييمات الشاملة لقطاعات الخدمات بوصفها أداة ضرورية للقيام بالإصلاح المطلوب في مجال السياسات في إطار الاستراتيجية الإنمائية الوطنية. ومن المهم، في الوقت نفسه، القيام بتعزيز الأُطُر التنظيمية والمؤسسية والإدارية، وبناء

القدرة التنظيمية في البلدان النامية. وثمة حاجة للاستفادة من التقدم المحرز حتى الآن في مفاوضات العروض المتعلقة بالوصول إلى الأسواق والأنظمة المحلية.

٤ – التنمية

٥١ – لقد كان التقدم صعبا فيما يتعلق بالمعاملة الخاصة والتفاضلية ومسائل التنفيذ، التي تعلق عليها البلدان النامية أهمية خاصة. وعلى الرغم من المشاورات المكثفة التي عقدت تنفيذا لإعلان هونغ كونغ الوزاري، ظلت مواقف البلدان بخصوص هذه المسائل دون تغيير إلى حد كبير. كما لم يتم الوفاء بالموعد النهائي المحدد للمسائل التنفيذية، وهو ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٦، الذي وضعه إعلان هونغ كونغ الوزاري. ولم يرد ما يفيد تحقيق تقدم في أي من المسألتين.

٥٢ – وفيما يتعلق بإمكانية وصول أقل البلدان نموا إلى الأسواق دون رسوم أو حصص، تسعى هذه البلدان إلى التنفيذ الفعال للالتزام في شكل تغطية بنود التعريفات بنسبة ٩٧ في المائة بحلول عام ٢٠٠٨، مع إدراج سريع، بطريقة معقولة تجاريا، للمنتجات التي تخدم مصالحها التصديرية، والتحرك السريع باتجاه تغطية بنسبة ١٠٠ في المائة. ولذلك دعت أقل البلدان نموا إلى توفير المعاملة دون رسوم أو حصص في بنود التعريفات التي لا تزال تطبق فيها رسوم جمركية إيجابية على صادراتها، وإلى متابعة المناقشات المتعلقة بقائمة المنتجات المستثناة من التغطية، والإطار الزمني، وخطط التنفيذ. ويعد ذكر التوقيت بشكل صريح مسألة هامة، حيث تعتبر بعض البلدان أن الوصول إلى الأسواق دون رسوم أو حصص يتوقف على اختتام جولة الدوحة عموما. وتظل تغطية المنتجات مسألة هامة، حيث يمكن لنسبة بنود التعريفات المتبقية البالغة ٣ في المائة أن تستثني حوالي ٣٣٠ من بنود التعريفات، في الوقت الذي قد يشكل فيه، مثلا، استثناء ٢٠ إلى ٢٥ بندا من بنود التعريفات ما يقرب من ثلثي مجموع صادرات بنغلاديش. وتوصلت دراسة أجرتها أمانة منظمة التجارة العالمية إلى أن هناك عدة بلدان لم تحقق بعد هدف التغطية البالغة نسبته ٩٧ في المائة، بما في ذلك سويسرا (٨٦,٢ في المائة)، والنرويج (٩٦,٤ في المائة)، والولايات المتحدة (٨١,٨ في المائة)، واليابان (٨٥,٥ في المائة). وبخصوص الالتزام بكفالة أن تكون قواعد المنشأ المنطبقة ''شفافة وبسيطة''، اقترحت أقل البلدان نموا قواعد موحدة وبسيطة للمنشأ تنطبق على صادراتها.

٥٣ – وفيما يتعلق بالمعونة من أجل التجارة، وافق المؤتمر الوزاري السادس على المبدأ القائل بأن تقديم المعونة من أجل التجارة لازم لمساعدة البلدان النامية على الاستفادة من التجارة والمفاوضات التجارية. وبناء على ذلك، شُكلت فرقة عمل قامت بدراسة الجوانب المختلفة لتطبيق مفهوم المعونة من أجل التجارة (انظر الفقرة ٥٤ أدناه). وساهم مؤتمر الأمم المتحدة

للتجارة والتنمية في هذه العملية بسبل من بينها تنظيم اجتماع مشترك مع أمانة الكومنولث. ويمكن لخبرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في برامج بناء القدرات المتصلة بالتجارة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، أن تسهم في مبادرات تقديم المعونة من أجل التجارة. وتوقع مؤتمر قمة مجموعة البلدان الثمانية، الذي عقد في سانت بطرسبرغ عام ٢٠٠٦، أن يزيد الإنفاق على المعونة من أجل التجارة إلى ٤ بلايين دولار، بما في ذلك من خلال تعزيز الإطار المتكامل. وأصدرت فرقة العمل تقريرها في تموز/يوليه ٢٠٠٦، وقدمت مجموعة من التوصيات من أجل تطبيق مفهوم المعونة من أجل التجارة بالنسبة للتمويل، والنطاق، والأهداف، والمبادئ التوجيهية، واحتياجات البلدان التي ينبغي تلبيتها، والرصد، والتقييم. وتشكل المعونة من أجل التجارة محوراً لمفاوضات الدوحة، إلا أنها تمتد إلى ما هو أبعد منها – فهي تتعلق بتمكين البلدان النامية من تحسين قدراتها التجارية، والتكيف مع التغير في القواعد وأنماط التجارة، والنهوض بمشاركتها في التجارة العالمية، وتحقيق مكاسب ملموسة. ومن هنا يجب أن تكون هذه المعونة إضافية للمساعدة الإنمائية الحالية، وأن تكون مكفولة ويمكن التنبؤ بها وغير منشئة للديون.

٥٤ – وأوصت فرقة العمل المعنية بالمعونة من أجل التجارة بأنه ينبغي النظر في المشاريع والبرامج المتعلقة بالمعونة من أجل التجارة في حال تحديدها كأولويات إنمائية متصلة بالتجارة في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية للبلد المتلقي. ويتعين أن تنعكس تلك الأولويات في الدعم وتخصيص الموارد من المانحين والوكالات للمعونة من أجل التجارة. وكخطوة تالية، أوصت بأن يعجل أعضاء منظمة التجارة العالمية بتنفيذ توصياتها، وأن يطلبوا إلى المدير العام لمنظمة التجارة العالمية أن ينقل توصياتها إلى الوكالات ذات الصلة، وأن يحث الوزراء في اجتماع لجنة التنمية القادم في سنغافورة على مراعاة التوصيات وتشجيع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على تأمين المتابعة الوافية؛ وإنشاء فريق استشاري مخصص للمضي قدما بالمتابعة العملية للتوصيات؛ وعقد استعراض أولي للمعونة من أجل التجارة بمشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين. وذكرت فرقة العمل أنه من الممكن إيصال المعونة من أجل التجارة من خلال الآليات القائمة مثل الإطار المتكامل المحسن لأقل البلدان نموا، والأطر الإنمائية المماثلة ذات التوجه الوطني للبلدان النامية الأخرى. وسيستمر إيصال جانب من المعونة من أجل التجارة بصورة متعددة الأطراف، حيث يمكن تقديم الدعم لها من خلال وكالات الأمم المتحدة.

٥ – جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة

٥٥ – في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، اتخذ قرار بمنح أقل البلدان نموا سبع سنوات ونصف إضافية لتنفيذ الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة. وكان

المجلس العام قد اتخذ قرارا في آب/أغسطس ٢٠٠٣ يعفي بصفة مؤقتة من تنفيذ التزامين بموجب الاتفاق المتعلق بالصحة العامة (المادة ٣١ (و) و (ح)) من أجل تيسير إمكانية الحصول على الأدوية الضرورية للبلدان التي ليست لديها قدرات تصنيعية أو لديها قدرات محدودة. وفي وقت لاحق، وافق أعضاء منظمة التجارة العالمية في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ على تعديل للاتفاق يدخل حيز النفاذ فور تمتعه بقبول ثلثي أعضاء المنظمة، وحدد لذلك موعد هو ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وحتى ذلك الحين سيظل الإعفاء ساريا. ولم يستخدم هذا الإعفاء حتى الآن.

٥٦ - وشددت البلدان النامية على مسألتين متعلقتين بالمعارف التقليدية، وهما إمكانية الحصول على الموارد الجينية وتقاسم منافعها، وحماية المعارف التقليدية والفولكلور. وأعربت هذه البلدان عن قلقها من أن نظام حماية الملكية الفكرية الحالي، بما في ذلك الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، لا يكفل حماية المعارف التقليدية والموارد الجينية بالقدر الكافي. وبناء على ذلك، تدفع البلدان الغنية بالتنوع البيولوجي والمالكة للمعارف التقليدية بأن الاستغلال التجاري غير المشروع لمواردها ومعارفها وتقاليدها يجري دون موافقتها المدروسة المسبقة، ودون التقاسم العادل لأية فوائد ناتجة عنه. ويجري السعي للتوصل إلى حلول على شتى الصعد. فعلى الصعيد الوطني، يمكن لنظم الحصول على الموارد وتقاسم المنافع، والإقرار بالقوانين والممارسات العرفية، وإنشاء قواعد بيانات عن المعارف التقليدية، أن تساعد في الحفاظ على المعارف التقليدية بوصفها مجموعة معارف حية في مجتمعات متنوعة. وعلى الصعيد الدولي، يتمثل أحد المقترحات الرئيسية في طلب الكشف عن أصل الموارد الجينية والمعارف التقليدية المرتبطة بها في طلبات البراءات ذات الصلة. ويمكن لهذا الطلب أن يشمل كذلك أدلة على الموافقة المدروسة المسبقة وتقاسم المنافع. وتجري مناقشة هذه المسائل في مختلف المنتديات الدولية ومن بينها المفاوضات المتعلقة بتعديل للاتفاق، ومن خلال أفرقة عاملة ولجان مكرسة في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي والمنظمة العالمية للملكية الفكرية.

٥٧ - ولم يجر التوصل إلى اتفاق بشأن المفاوضات بشأن المؤشرات الجغرافية المتعلقة بإنشاء سجل متعدد الأطراف عن المؤشرات الجغرافية لأنواع النبيذ والمشروبات الكحولية، وتوسيع نطاق الحماية الإضافية لتشمل منتجات غير النبيذ والمشروبات الكحولية والتي نوقشت أيضا في السياق الزراعي.

٦ - مسائل أخرى

٥٨ - تحقق في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ ''حصاد مبكر'' يتعلق بآلية للشفافية فيما يخص الاتفاقات التجارية الإقليمية. وتقدم الآلية قواعد إجرائية تتعلق بالإعلان المبكر، والإخطار،

وتعزيز الشفافية، وما يلحق بذلك من إخطار وإبلاغ عن الاتفاقات التجارية الإقليمية. وتبسط الآلية عملية الاستعراض، ولا سيما باقتضاء أن يكتمل الاستعراض في غضون عام واحد بعد الإخطار، وأن يُكرس اجتماع رسمي واحد للنظر في كل اتفاق يتم الإخطار به، وأن يجري أي تبادل إضافي للمعلومات كتابة كما تقدم الآلية عرضا وقائعيا من أمانة منظمة التجارة العالمية في عملية الفحص وتقديم الدعم التقني للبلدان النامية. ويعد ذلك مهماً لضمان توافق واتساق الاتفاقات التجارية الإقليمية مع النظام التجاري المتعدد الأطراف. وتنطبق الآلية على الاتفاقات بموجب المادة الرابعة والعشرين من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة والمادة الخامسة من الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات، التي ستستعرضها اللجنة المعنية بالاتفاقات التجارية الإقليمية، والاتفاقات المتعلقة ببند التأهيل، التي ستستعرضها لجنة التجارة والتنمية. وستنفذ الآلية على أساس مؤقت. ولم يحرز سوى القليل من التقدم بخصوص المسائل العامة، بما فيها تعريف مصطلحات مثل ''التجارة كلها أساسا'' و''الفترات الانتقالية''، والمعاملة الخاصة والتفاضلية.

٥٩ - وتقدمت المفاوضات المتعلقة بتيسير التجارة بشكل سلس نسبيا، وكان من المتوقع صدور مشروع نص كامل في تموز/يوليه ٢٠٠٦، إلا أن ذلك لم يتحقق. ويدرك العديد من أعضاء منظمة التجارة العالمية مكاسب تيسير التجارة، كما أبدى العديد من البلدان النامية ولا سيما البلدان غير الساحلية اهتماما قويا بالمفاوضات. وشددت البلدان النامية عموما على الحاجة إلى إيجاد تآزر بين توقيت ودرجة الالتزامات، والقدرة على التنفيذ، وتوفير الدعم والاستثمار في مجال بناء القدرات للبلدان النامية حسبما تنص عليه طرائق التفاوض، كما قدمت مقترحات جديدة تتعلق ''بنهج معياري'' في هذا الخصوص.

٦٠ - وتواصل المفاوضات بشأن التجارة والبيئة، ولا سيما السلع والخدمات البيئية، البحث عن أرضية مشتركة، ولا سيما فيما يتعلق بنهج يوفق بين المصالح البيئية والإنمائية والتجارية المختلفة في سياق التنمية المستدامة الأوسع نطاقا.

٦١ - وانخفض عدد القضايا التي نشأت في إطار آلية تسوية المنازعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية من ١٩ عام ٢٠٠٤ إلى ١١ عام ٢٠٠٥. وفي عام ٢٠٠٦، بلغ عدد القضايا الناشئة ١٣ قضية بحلول شهر آب/أغسطس. وفي عام ٢٠٠٥، شكلت البلدان النامية ٦٤ في المائة من مقدمي الشكاوي والمدعى عليهم. وتوصلت الأحكام الأخيرة إلى بعض الاستنتاجات الهامة فيما يتعلق بأمور من بينها ولاية آليات تسوية المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية، والاتفاقات التجارية الإقليمية، والمعالجة الوطنية والعلاقة بين حماية المؤشرات الجغرافية والعلامات التجارية السابقة في إطار الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية

المتصلة بالتجارة، وإجراءات إنهاء الجزاءات التجارية المأذون بها مسبقا. وتتناول بعض القضايا الجارية التفاعل بين تحرير التجارة وأهداف السياسات العامة (الصحة العامة والبيئة) أو ممارسات معينة تتعلق بمكافحة الإغراق.

٦٢ - ورحب إعلان هونغ كونغ الوزاري بانضمام المملكة العربية السعودية وأشار إلى اكتمال مفاوضات انضمام تونغا التي مُنحت تمديدا لمدة سنة للتصديق على انضمامها. وأسفرت حالات الانضمام الأخيرة عن التزامات كبيرة تتعلق بالتحرير. وهناك حوالي ٣٠ بلدا في انتظار الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وتواصل البلدان النامية المنضمة مواجهة طلبات بالتزامات أكثر عمقا وصرامة، بما في ذلك التزامات ''الإطار الموسع لمنظمة التجارة العالمية''، مع كون إمكانية انتفاعها من أحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية رهنا بالمفاوضات على أساس كل حالة على حدة.

خامسا - الاتفاقات التجارية الإقليمية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب

٦٣ - لا يبدي انتشار الاتفاقات التجارية الإقليمية وتوسعها وتوطيدها ما يشير إلى الانخفاض، كما تجري عملية رئيسية في مجال تحرير التجارة على الصعيد الإقليمي. وبناء على ذلك، يجرى ما يقرب من ٥٠ في المائة من تجارة العالم في إطار الاتفاقات التجارية الإقليمية. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، كانت منظمة التجارة العالمية قد أخطرت بما مجموعه ٣١٢ اتفاقا، وهناك ١٧٠ اتفاقا ساريا في الوقت الحالي. وكثفت الولايات المتحدة مبادراتها الثنائية مع بدء أو اختتام مفاوضاتها مع بنما، وأمريكا الوسطى، وبيرو، وكولومبيا، وإكوادور؛ والبحرين، وعُمان، والمغرب؛ والاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي؛ وجمهورية كوريا. ويواصل الاتحاد الأوروبي مفاوضات مع السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، والجمهورية العربية السورية، وست من المناطق في المنطقة العربية ومنطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، من أجل إبرام اتفاقات شراكة اقتصادية. وقد أخذ يبرز من جديد الاهتمام بالاتفاقات التجارية الإقليمية فيما بين بلدان الشمال مثل اتفاق التجارة الحرة بين أستراليا والولايات المتحدة.

٦٤ - ويزداد التعاون والتكامل التجاريان فيما بين بلدان الجنوب عمقا، حيث يجري التوسع في الاتفاقات القائمة لتشمل شركاء داخل وخارج المنطقة، كما هو الحال في اتفاق التجارة الحرة للسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي وجماعة دول الأنديز، ومبادرة التعاون الاقتصادي بين بنغلاديش وتايلند وسري لانكا وميانمار والهند، ومنطقة التجارة الحرة لجنوب آسيا. وهناك عشرة من بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا لديها اتفاقات ثنائية للتجارة الحرة فيما بينها، واتفاقات ثنائية فردية مع الصين وجمهورية كوريا والهند. وتهدف الجولة

الثالثة من مفاوضات النظام العالمي للأفضليات التجارية، الجارية منذ عام ٢٠٠٤، إلى توسيع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال تبادل الامتيازات. ويجري العمل على وضع مبادئ توجيهية تتضمن إمكانية إجراء مفاوضات قطاعية وإجراء تخفيضات أكبر في التعريفات الجمركية، حسب الاقتضاء، على أساس كل بند على حدة، وتقنيات وطرائق في المفاوضات، وتعزيز قواعد المنشأ، ووضع قوائم بالصادرات ذات الأولوية، والمعاملة الخاصة والتفاضلية لأقل البلدان نموا.

٦٥ - وعلى الرغم من إمكانات الاتفاقات التجارية الإقليمية، فإن انتشارها يفرض تحديات على النظام التجاري. فجميع أعضاء منظمة التجارة العالمية، باستثناء عضو واحد (منغوليا)، تعد أعضاء في اتفاق واحد على الأقل للتجارة الإقليمية، كما أن العديد منها تعد أطرافا في اتفاقين أو أكثر، وتتفاوض للانضمام إلى اتفاقات إضافية. وتقوم الاتفاقات فيما بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب بتحويل الأفضليات الانفرادية القائمة بالفعل إلى أفضليات متبادلة، ومن ثم تتطلب من البلدان النامية أن تفتح أسواقها، وفي كثير من الأحيان أن تتعهد بالتزامات تتعلق بمسائل تنظيمية مثل الملكية الفكرية أو الاستثمار أو السياسة التنافسية (''الإطار الموسع لمنظمة التجارة العالمية''). وعن طريق تهيئة تكامل وتحرير أسرع وأعمق، ربما يقلل الجيل الجديد من الاتفاقات التجارية الإقليمية من حوافز وجود نهج متعدد الأطراف، كما أنه قد يمثل خطرا عاما على النظام التجاري المتعدد الأطراف. ولهذا توجد حاجة إلى كفالة وجود اتساق وتفاعل إيجابيين بين العمليتين.

سادسا - الاستنتاجات

٦٦ - يشير تعليق المفاوضات مؤخرا إلى أن جولة الدوحة والنظام التجاري المتعدد الأطراف قد وصلا إلى مرحلة حرجة، وأن الأمر يتطلب بناء الثقة، وقرارات وحلول توفيقية سياسية، ولا سيما من العناصر الفاعلة الرئيسية، من أجل إنهاء حالة الجمود، وخاصة فيما يتعلق بمجال الزراعة، ودفع العملية قُدُما صوب نتيجة نهائية حسنة التوقيت. ولم تُقوض صلاحية وأهمية منظمة التجارة العالمية بوصفها ركيزة محورية للنظام التجاري الدولي. ويعد الاتساق الإيجابي بين النظام التجاري المتعدد الأطراف والاتفاقات التجارية الإقليمية، بطرق من بينها آلية الشفافية المحسنة، أمرا هاما. كما أن هناك حاجة إلى كفالة الاتساق بين نتائج المفاوضات التجارية وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وقد أدى تعليق المفاوضات إلى حالة من عدم اليقين بشأن آفاق التفاوض، مما يلقي بظلال على التجارة العالمية والنظام التجاري المتعدد الأطراف. لذلك فمن المحتم تكريس الجهود لاستئناف المفاوضات في أقرب وقت ممكن حتى تتحقق بالكامل الوعود الإنمائية لجولة الدوحة، المتمثلة في وضع احتياجات

ومصالح البلدان النامية في صلب المفاوضات، ودمجها في نتائج متوازنة ذات توجه إنمائي، بما في ذلك بالنسبة لما يلي:

- تحسين إمكانية وصول صادرات البلدان النامية إلى الأسواق وفرص دخولها وإمكانية التنبؤ بها.
- تحسين الدعم الهادف إلى بناء هياكل أساسية متصلة بالتجارة، وقدرات توريد تنافسية، بما في ذلك في مجال الخدمات، وذلك بطرق من بينها المعونة الفعالة والتنفيذية من أجل التجارة .
- إيجاد معاملة خاصة وتفاضلية فعالة وتنفيذية.
- القضاء على جميع أشكال إعانات التصدير بحلول عام ٢٠١٣ على أساس التبكير، وتحقيق تخفيضات كبيرة في الدعم المحلي المشوِّه للتجارة في مجال الزراعة.
- مواجهة اضمحلال الأفضليات والنهوض باستخدام الأفضليات التجارية.
- التوفير الكامل لإمكانية وصول أقل البلدان نموا إلى الأسواق دون رسوم أو حصص.